تقرير **النتائج القُطرية**
لعام 2021

الأمم المتحدة
البحرين

نيسان/أبريل **2022**

المحتويات

ص. 4 تمهيد

ص. 6 فريق الأمم المتحدة القُطري في مملكة البحرين

ص. 9 شركاء التنمية الرئيسيون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية القُطرية

ص. 11 التطورات الرئيسية في البلاد والسياق الإقليمي

ص. 15 دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للأولويات الإنمائية الوطنية من خلال إطار التعاون

ص. 16 لمحة عامة عن نتائج إطار التعاون في عام 2021

ص. 18 أولويات إطار التعاون ومخرجاته ونواتجه

ص. 27 دعم الأمم المتحدة للشراكات وتمويل خطة عام 2030

ص. 29 نتائج العمل معاً بشكل متضافِر وأجدى : اتساق أنشطة الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها

ص. 31 التحديات والدروس المستفادة

ص. 32 الاستعراض المالي العام وتعبئة الموارد

ص. 35 التركيز الرئيسي لفريق الأمم المتحدة القُطري لعام 2022

ص. 38 قائمة شركاء التنمية الرئيسيين للأمم المتحدة في مملكة البحرين في عام 2021

مصدر الصورة: ©iStock.com-typhoonski
الغلاف: سمانا حسن محمد، مشاركة في النسخة السابعة من برنامج القيادة الشبابية/مصدر الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تمهيد

يقاس المعيار الفعلي لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالنتائج الملموسة التي تحققت للأشخاص الذين نخدمهم.

محمد الزرقاني
المنسق المقيم للأمم المتحدة بالإنابة في البحرين

تمثل بداية كل عام للامم المتحدة في البحرين فرصةً للتفكير في النتائج التي أنجزناها مع شركائنا العديدين في سبيل دعم البلاد لتحقيق أولوياتها الوطنية وتطبيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما ننظر إلى التحديات التي صادفتنا في العام المنصرم ونأخذ في الاعتبار الدروس التي تعلمناها أثناء تحديد أهدافنا الرئيسية للعام التالي.

في عام 2021، واصلت الأمم المتحدة في البحرين العمل في بيئة مليئة بتحديات شتة جلبتها جائحة كوفيد-19 على البلاد والمنطقة والعالم بأسره. حيث ما انفكت الجائحة تختبر عزيمتنا وقدرتنا على الصمود اللتين أثبتتا مع ذلك أنهما متينتان في مواجهة أزمة لم يسبق لها مثيل. وعلى الرغم من أنه تعين علينا تأجيل بعض أنشطتنا وإعادة تصميم بعضها الآخر، فقد تمكنا من المضي قُدماً في تنفيذ معظم مشاريعنا ومبادراتنا وتطوير مشاريع ومبادرات جديدة للمستقبل، محققين بذلك نتائج هامة.

وكان هذا العام مهماً بشكل خاص بالنسبة إلينا كمنظمة لأنه شهد توقيع إطار التعاون من أجل التنمية الاستراتيجية والمستدامة 2022-2021 مع حكومة مملكة البحرين. وتُعدُّ هذه الوثيقة، وهي الأولى من نوعها في منطقة الخليج، الأداة الأساسية لتخطيط أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية وتنفيذها على المستوى القُطري.

وتُعدُّ أطر التعاون الجديدة محوراً أساسياً لمشروع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في عام 2019 بغية إعادة تنظيم هذه المنظومة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد تم تطوير إطار التعاون في البحرين مع وضع هذا التصور نصب العين. وتستند الوثيقة إلى نجاح سابقتها وهي مصمَّمة للاستجابة للرؤية الاقتصادية للبحرين لعام 2030 ولخطة العمل الحكومية لفترة 2022-2019.

وتماشياً مع الإصلاح وإطار التعاون الجديد، عززنا أيضاً اتساق أنشطتنا وفعاليتها وكفاءتها على المستوى القُطري، بما في ذلك من خلال تطوير آليات تنسيق جديدة. لكن المعيار الفعلي لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يُقاس بالنتائج الملموسة التي تحققت للأشخاص الذين نخدمهم. وقد تم تسجيل العديد من هذه النتائج في هذا التقرير، كشهادة على نجاحنا في عام 2021.

ونتطلع في عام 2022 إلى الاستفادة من نجاحنا السابق للاستمرار في تنفيذ إطار التعاون بشراكة وثيقة مع حكومة البحرين، مع التركيز بقوة على عدم إهمال أحد في عملية التنمية. كما نتطلع إلى تدعيم آلياتنا التنسيقية، وتوطيد شراكاتنا القائمة مع بناء شراكات جديدة في الوقت نفسه، وتكثيف مساعينا في مجال تعبئة الموارد والتحليل المشترك بهدف تعزيز جهودنا الإنمائية في البلاد.

فريق الأمم المتحدة القُطري في مملكة البحرين

مصدر الصورة: ©iStock.com-eugenesergeev

يتكون فريق الأمم المتحدة القُطري في مملكة البحرين من ممثلين عن 21 صندوقاً وبرنامجاً ووكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تعمل بالشراكة، بقيادة منسق الأمم المتحدة المقيم، وذلك بهدف دعم البلاد في تحقيق أولوياتها الإنمائية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويعمل مركز الأمم المتحدة للإعلام أيضاً بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القُطري وهو المصدر الرئيسي للمعلومات حول منظومة الأمم المتحدة القُطرية.

ويقوم فريق الأمم المتحدة القُطري بعمله في البلاد بالتعاون مع حكومة مملكة البحرين بما يتماشى مع إطار الشراكة الاستراتيجي للتنمية المستدامة 2021-2022، الذي تم توقيعه في النصف الأول من عام 2021. هذه الوثيقة هي أهم أداة لتخطيط أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في البحرين وتنفيذها. ويرتكز إطار الشراكة الاستراتيجي للتنمية المستدامة على أولويات التنمية الوطنية وخطة عام 2030، ويحدد أربعة مجالات ذات أولوية استراتيجية لعمل فريق الأمم المتحدة القُطري على الأرض، تتوافق مع أربعة مخرجات وتشمل عدة نواتج.

إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة 2021-2022: مجالات الأولوية الاستراتيجية والمخرجات والنواتج

مجال الأولوية 1
البيئة والطاقة والغذاء

المخرج 1

تعزّز السياسات والأطر من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والطاقة المستدامة، والقدرة على تحمل تغيُّر المناخ، وتعزيز الأمن الغذائي

مجالات النواتج

- المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي
- التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره
- الأمن الغذائي والتغذية

مجال الأولوية 2
خدمات اجتماعية شاملة وعالية الجودة

المخرج 2

يحسّن تعزيز السياسات والأنظمة المتعلقة بالقطاع الاجتماعي تقديم خدمات عالية الجودة وشاملة لجميع المواطنين والمقيمين البحرينيين

مجالات النواتج

- التعليم الجيد
- الصحة والرفاه
- مدن صحية وآمنة وقادرة على الصمود
- التماسك الاجتماعي وحماية الفئات الضعيفة

مجال الأولوية 3
التنويع الاقتصادي والإدارة العامة والقدرة على الصمود

المخرج 3

تدعم السياسات والأطر التنظيمية المعززة الظروف المواتية للتنويع الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وسيادة القانون، وزيادة القدرة على الصمود والابتكار

مجالات النواتج

- التنويع الاقتصادي
- سياسات وأدوات موجهة نحو التنمية ومراعية لمنظور الجنسين
- سيادة القانون، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، والسلامة والأمن
- البحث والبيانات

مجال الأولوية 4
البحرين بين الأمم

المخرج 4

تلعب مملكة البحرين دوراً معززاً في الشراكات الدولية والإقليمية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك مبادرات السلام والأمن، وتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب

مجالات النواتج

- الالتزامات على الصعيد الدولي
- التزام الجميع بتعزيز أهداف التنمية المستدامة
- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

كيانات الأمم المتحدة العاملة في مملكة البحرين بموجب إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة العمل الدولية

ITU

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

اليونسكو

أزهار البلدان كرامة الإنسان
الأمم المتحدة الاسكوا ESCWA

UNFPA

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

الأمم المتحدة حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل

UNDRR
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

الأمم المتحدة
مكتب مكافحة-الإرهاب

يونيسف

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

برنامج الأمم المتحدة للمتوعين

UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

UNIDO

IOM
UN MIGRATION

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

World Meteorological Organization
Weather · Climate · Water

منظمة الصحة العالمية

شركاء التنمية الرئيسيون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية القُطرية

الشركاء في التنفيذ

تُعدُّ حكومة البحرين الشريك الرئيسي للأمم المتحدة في البلاد، حيث تقوم وزارة الخارجية بدور السلطة التنسيقية الرئيسية والجهة النظيرة في عملية التعاون. وتتجذّر شراكتنا في الالتزام المشترك بالمضي قُدماً في تحقيق الأولويات الوطنية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

لقد شكل اعتماد إطار الشراكة الاستراتيجي للتنمية المستدامة 2021-2022 في النصف الأول من عام 2021 مرحلة جديدة في الشراكة الطويلة الأمد بين الأمم المتحدة وحكومة البحرين، مما أدى إلى تعزيز الاتساق والتنسيق في عملنا في البلاد. وتعمل مجموعة واسعة من الكيانات الحكومية، بما فيها الوزارات والوكالات والسلطات الاستشارية الرئيسية، كشركاء فاعلين في تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجي للتنمية المستدامة 2021-2022، في جميع المجالات ذات الأولوية، مما يعكس التبني الحكومي القوي لمخرجات إطار التعاون.

ولأن للمجتمع المدني دوراً حاسماً في التنمية، فإننا نعمل عن كثب مع منظمات المجتمع المدني على مجموعة متنوعة من المسائل، بما فيها إشراك الشباب في العمليات والمبادرات الإنمائية. كما أننا نستفيد من إمكانات الابتكار لدى القطاع الخاص للمضي قُدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتندرج المؤسسات الأكاديمية والبحثية هي أيضاً في عداد الشركاء الذين نعمل معهم على نتائج التنمية، خاصة في مجال التعليم وفي إطار المبادرات البحثية.

ونتشارك أخيراً مع مختلف السفارات الموجودة أو المعتمَدة في البحرين للاستفادة من المعرفة والخبرة المتخصصتين والموارد اللازمة في تنفيذ أنشطة تنموية محددة. وقد شملت السفارات الشريكة في عام 2021 البعثات الدبلوماسية البريطانية والفرنسية والألمانية والفلسطينية والإسرائيلية.

الشركاء في التمويل

بالإضافة إلى كون حكومة البحرين شريك التنفيذ الرئيسي للأمم المتحدة في البحرين، فإنها تعتبر أيضاً أكبر مساهم مالي فيها. وقد شكّل مرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ العالمي ثاني وثالث أكبر مصادر التمويل للأمم المتحدة في البحرين في عام 2021، تليهما حكومات السويد والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة مع الأخذ بعين الاعتبار المساهمات في المبادرات الإقليمية.

وترد في المرفق 1 قائمة بشركاء التنمية الرئيسيين للأمم المتحدة في مملكة البحرين في عام 2021.

شركاء التنمية الرئيسيون للأمم المتحدة

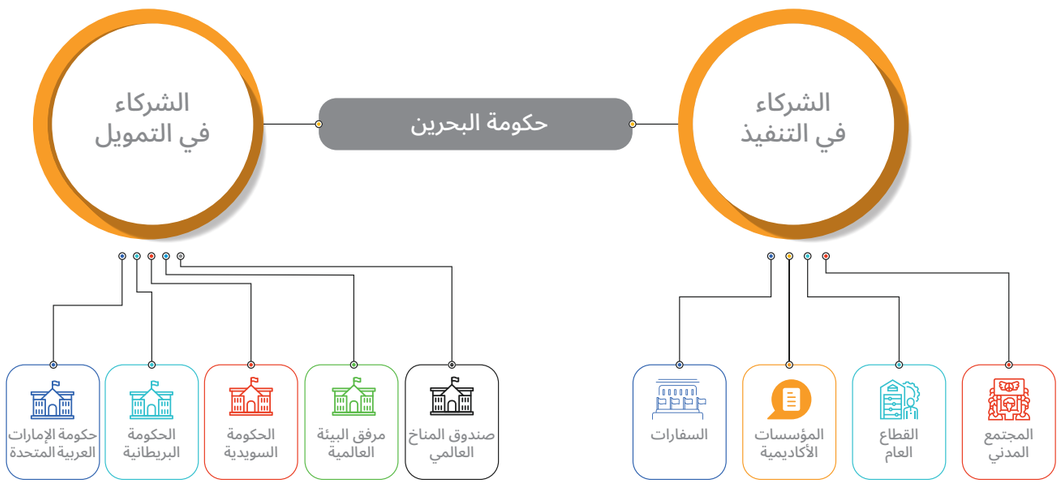

الفصل 1

التطورات الرئيسية في البلاد والسياق الإقليمي

مصدر الصورة: ©iStock.com-mathess

1 التطورات الرئيسية في البلاد والسياق الإقليمي

استمرت جائحة كوفيد-19 في إحداث تأثير عميق على جميع جوانب الحياة في البحرين طوال عام 2021، على غرار ما حدث في سائر أنحاء العالم. وفي حين تميّزت المملكة، باعتراف الجميع، باستجابتها المنسقة لجائحة كوفيد-19 حيث نفذت مجموعة من الاستراتيجيات الناجحة للتخفيف من آثار الوباء على الصحة العامة - بما في ذلك تأمين جرعات اللقاح كاملةً لأكثر من 70 في المائة من السكان المؤهلين - فقد أدى ظهورُ متغير جديد من الفيروس وموجة أخرى من الحالات بحلول نهاية العام إلى تقويض الانتعاش الاقتصادي. ومع ذلك، كانت البحرين قادرة على مجابهة المتغير الجديد، حيث فرضت قيوداً أكثر صرامة في العام الجديد لاحتواء الانتشار. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تستمر تدابير التحفيز الاقتصادي والدعم التي اتخذتها الحكومة في عام 2022 مع بدء تنفيذ خطط تعافٍ أوسع لدعم الاقتصاد.

وبعد انخفاض بلغ نسبة 5.1 في المائة في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2020، عاد اقتصاد البحرين لينتعش في عام 2021، حيث شهد نمواً يقدر بنحو 2.1 في المائة استناداً إلى بيانات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست. وكان متوقعاً أن ينمو الاقتصاد أكثر ليبلغ نسبة 3.2 في المائة في عام 2022. وعلى مدار عام 2021، واصلت البحرين إعطاء الأولوية لمعالجة وضعها المالي. وعلى الرغم من أن تنفيذ برنامج توازن المالية العامة، الذي أُطلق في عام 2018 بهدف القضاء على العجز المالي بحلول عام 2022، تقوّض بفعل جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى إرجاء الأجل المحدد لبلوغ التوازن المالي إلى عام 2024، فإنه كان من المتوقع أن يستمر تقليص العجز، جزئياً بفضل ارتفاع أسعار النفط وغيرها من تدابير ترشيد التكاليف، بما في ذلك رفع ضريبة القيمة المضافة إلى 10 في المائة، وهو إجراء دخل حيّز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2022.

هذا وقد أعلنت الحكومة، كجزء من تركيزها طويل الأمد على التنويع، واستجابة للجائحة، عن استراتيجية القطاع الصناعي لفترة 2022-2026، التي شملت التزامات متجددة بالطاقة المتجددة واقتصاد الكربون الدائري، فضلاً عن إنشاء خمس مدن جديدة على الأراضي المستصلحة.

حقائق أساسية

السكان

المجموع	1.5 مليون نسمة
نسبة البحرينيين	0.7 مليون نسمة
الذكور	50.7%
الإناث	49.3%

الاقتصاد

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	+2.1%
الميزان الحكومي الحالي (% من إجمالي الناتج المحلي)	-3.7
مؤشر أسعار الاستهلاك	-0.5

القوى العاملة

نسبة التوظيف	71.9%
الذكور	85.0%
الإناث	46.9%

التعليم

نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية	98%
نسبة الالتحاق بمدارس الحضانة	51.6%

الصحة

معدل الوفيات بسبب الأمراض غير السارية	135 (لكل 100,000)
البالغون الذين يعانون من زيادة الوزن أو السمنة	72%

التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية	0.852

ملاحظة: الإحصاءات الاقتصادية هي تقديرات عام 2021، وإحصاءات السكان والقوى العاملة تعود لعام 2020، وإحصاءات التنمية البشرية والتعليم تعود لعام 2019، والإحصاءات الصحية تعود لعامي 2019/2018. مصادر البيانات: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وزارة الصحة، وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، البنك الدولي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

مع إجراء تعداد سكاني في الربع الثاني من عام 2020، أصبح التوصيف الديمغرافي الاجتماعي والاقتصادي للبلاد أكثر وضوحاً. فقد بلغ عدد السكان، الذي قدرته التوقعات الدولية بنحو 1.7 مليون نسمة، 1.5 مليون نسمة في الواقع. ويعود ذلك جزئياً إلى فقدان الوظائف بفعل الجائحة وما أسفر عنه من هجرة للعمال.

وأظهرت اتجاهات أهداف التنمية المستدامة تراجعاً في الترتيب العام للدولة على مؤشر أهداف التنمية المستدامة وذلك من المرتبة 82 من أصل 166 دولة في عام 2020 إلى المرتبة 100 من أصل 165 دولة في عام 2021، مما يشير إلى إمكانية تحسين في العديد من المجالات، لا سيما فيما يخص الأهداف المتعلقة بالبيئة، بما فيها الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، الذي لوحظ اتجاه هبوطي بشأنه. وفي الوقت نفسه، احتلت البحرين مرتبة عالية على مؤشر التنمية البشرية، حيث جعلتها أحدث البيانات المتاحة من عام 2019 في المرتبة 42 من أصل 189.

وفي حين شهد الوضع السياسي الإقليمي العام أحداثاً كبرى، كانسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، سجّل عام 2021 انخفاضا نسبياً للتوترات في منطقة الخليج. واستمر الاتفاق الإبراهيمي للسلام، الذي تمّ بموجبه تطبيع العلاقات مع إسرائيل في عام 2020، في تعزيز العلاقات الإقليمية التي تميزت بالعديد من الزيارات رفيعة المستوى.

وواصلت البحرين تعزيز التعاون الدولي طوال عام 2021. فقد انضمت إلى دول من جميع أنحاء العالم وأعلنت خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ المنعقد في غلاسكو التزامها بالوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2060 وخفض الانبعاثات بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2035. كما حازت البحرين على رئاسة اللجنة التنفيذية لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لعام 2022 وأصبحت عضواً في مكتب التربية الدولي التابع لليونسكو.

مصدر الصورة: الأمم المتحدة

مملكة البحرين هي مثال على دولة أدارت برنامج تلقيح فائق النجاح. [...] ما نحتاج إلى القيام به الآن هو محاكاة نجاح البحرين على المستوى العالمي. علينا إنهاء أوجه التفاوت العالمية في اللقاحات بتوزيع العديد من اللقاحات المتاحة لنا على جميع البلدان التي تحتاج إليها .

عبد الله شاهد
رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

مصدر الصورة: حكومة البحرين

يعتمد الاقتصاد بصافي انبعاثات صفري المستقبلي، وهو الاقتصاد القادر على دفع البشرية إلى آفاق جديدة، اعتماداً كلياً على قدرة جميع الناس على المشاركة فيه، سواء كمنتجين أو كمستهلكين. لذلك يجب أن نحرص على أن يسير عملنا للحد من الانبعاثات جنباً إلى جنب مع عملنا لتحسين سُبُل العيش.

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد ورئيس وزراء مملكة البحرين

دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للأولويات الإنمائية الوطنية من خلال إطار الشراكة

مصدر الصورة: وزارة الصحة البحرين.
في حزيران/يونيو 2021، صنفت منظمة الصحة العالمية المنامة "مدينة صحية لعام 2021". في الصورة، تحول أفق المنامة إلى اللون البرتقالي كجزء من حملة تهدف إلى تعزيز الولادة الآمنة والمحترمة، تم تنظيمها في عام 2021 للاحتفال باليوم العالمي لسلامة المرضى.

2 دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للأولويات الإنمائية الوطنية من خلال إطار الشراكة

لمحة عامة عن نتائج إطار الشراكة في عام 2021

يجسد إطار الشراكة للتنمية المستدامة 2021-2022 استجابة الأمم المتحدة الشاملة والمتسقة لأولويات التنمية في البحرين والتزامها بدعم البلاد في تحقيق رؤيتها الاقتصادية لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وقد وفرت الوثيقة أساساً وضعه فريق الأمم المتحدة القُطري للتنفيذ العملي لبرنامج عمل مشترك. هذا ووضع البرنامج للفترة التي يغطيها إطار التعاون وبني حول مجالاته الأربعة ذات الأولوية والمخرجات التابعة لها، فضلاً عن حوالي 14 ناتجاً. وساهمت جميع كيانات الأمم المتحدة الـ 21 الموقعة على إطار التعاون لعامي 2021-2022 بأنشطتها المخطط لها في الوثيقة، والتي تم توحيدها ضمن 57 ناتجاً فرعياً. وتضمنت الوثيقة أيضاً سلسلة من المؤشرات التي تتيح قياس التقدم المحرز في تنفيذها.

لمحة عامة عن برنامج العمل المشترك 2021-2022

21 الوكالات

4 المخرجات

14 النواتج

57 النواتج الفرعية

كافة أهداف التنمية المستدامة المشمولة

35.5 مليون الميزانية الإجمالية

موارد مالية متوفرة 12.1 مليون

موارد مالية غير متوفرة 24.5 مليون

مصدر الصورة: وزارة الخارجية
مراجعة اللجنة التوجيهية المشتركة لنتائج إطار الشراكة للتنمية المستدامة 2021-2022 في شباط/فبراير 2022.

خلال العام 2021، حققت الأمم المتحدة في البحرين نتائج مهمة في تنفيذ البرنامج بمخرجاته ونواتجه كافة من خلال الاضطلاع بأنشطة في إطار 37 من أصل 38 ناتجاً فرعياً مع جداول زمنية تغطي عام 2021 بكامله أو جزءاً منه. وركزت معظم هذه الأنشطة على تنمية القدرات وإسداء المشورة في مجال السياسات والقيادة الفكرية، بما يتفق بشكل وثيق مع الأولويات الوطنية.

من بين النواتج الفرعية الـ 37، اتخذ 41 في المائة منها المساواة بين الجنسين هدفاً رئيسياً أو هاماً، و51 في المائة منها حقوق الإنسان هدفاً رئيسياً أو هاماً، مما يعكس التزام فريق الأمم المتحدة القُطري القوي بتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في البحرين. وشمل الدعم المقدم أهداف التنمية المستدامة كافة.

بلغ إجمالي النفقات لتنفيذ الخطة في عام 2021 مبلغ 4.8 مليون دولار. وقد مثلت مساهمة حكومة البحرين نحو ثلثي المجموع، بينما مثلت الموارد الأساسية خُمس المجموع. وغطت مساهمات الشركاء الآخرين ما تبقّى من النفقات.

وفيما يلي سرد مفصل لنتائج الأمم المتحدة في البحرين المحرزة في كل مجال من المجالات ذات الأولوية المدرجة في إطار التعاون 2021-2022 ولمحة مالية عامة. كما تتم في هذا التقرير مناقشة التقدم الذي أحرزه فريق الأمم المتحدة القُطري في تعزيز تنسيق أنشطته واتساقها وكفاءتها، فضلاً عن التحديات والدروس المستفادة خلال العام، وذلك إلى جانب مناقشة أولويات عام 2022.

لمحة عامة عن برنامج العمل المشترك لعام 2021

الأنشطة المنفذة في إطار:

4 مخرجات

14 ناتجاً

37 مخرجاً فرعياً، منه ...

4.8 مليون كإجمالي نفقات

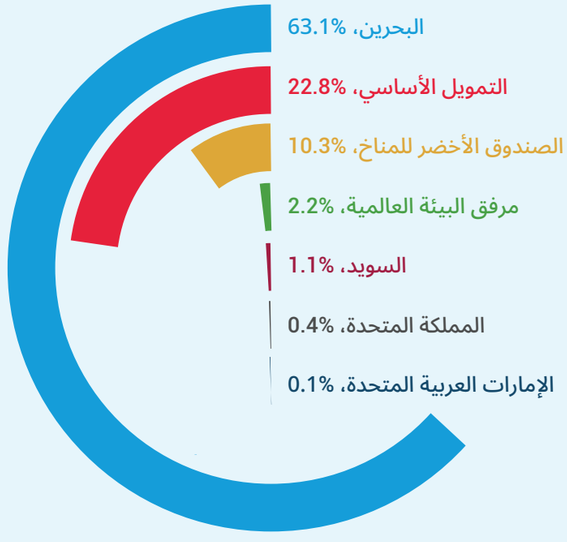

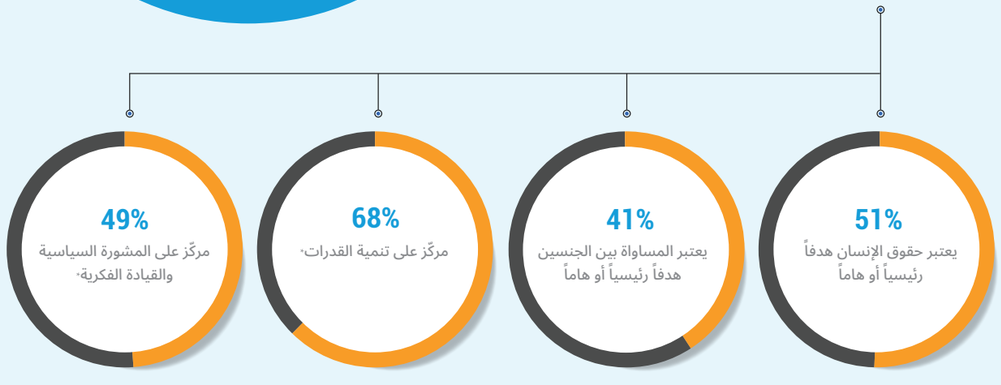

ملاحظة: قد يشمل المخرج الفرعي أكثر من مجال تركيز واحد.

أولويات إطار الشراكة ومخرجاته ونواتجه

المخرج 1: البيئة والطاقة والغذاء

الوكالات المساهمة:
منظمة الأغذية والزراعة، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

أهداف التنمية المستدامة المستهدفة:

النفقات في عام 2021: 1.3 مليون دولار

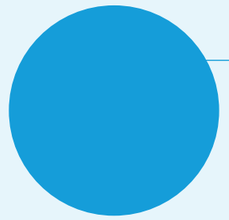

مصادر التمويل غير الأساسي:
حكومة البحرين
الصندوق الأخضر للمناخ

النتائج الرئيسية

- صياغة مشروع **الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي** 2020-2030
- صياغة مشروع **الخطة الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية**
- صياغة **الخطوط التوجيهية بشأن النُظُم الغذائية القائمة على الأغذية**
- تحضير النسخة التجريبية من **منصة إدارة المعارف لجمع البيانات المتعلقة بالمياه**
- تدريب **35 موظفاً حكومياً وخبيراً** على تقديم الخدمات المناخية

في عام 2021، أحرزت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في سبيل الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز قدرات التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية في البلاد وذلك من خلال المساعدة التقنية المتخصصة والمشورة في مجال السياسات.

المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي الأرضي

دعمت الأمم المتحدة خلال العام موظفي وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط الحضري لتحسين معارفهم ومهاراتهم في مجال تحديد سلالات الماشية والمخاطر التي تتعرّض لها وذلك من خلال جهود تنمية القدرات، مما سمح بوضع تدابير وسياسات هادفة لضمان حفظ هذه السلالات واستخدامها المستدام. وفي نهاية العام، كان إعداد استراتيجيات لحفظ السلالات واستخدامها المستدام جارياً إلى جانب التقرير الوطني عن الموارد الجينية الحيوانية.

تعزيز القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره

ظل تعزيز قدرات التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره أولوية للأمم المتحدة في البحرين خلال العام، مع اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق هذه الغاية. وزاد ما مجموعه 35 خبيراً تابعاً للكيانات ذات الصلة معارفه ومهاراته في مجال التنبؤ الموسمي بالمناخ، والتنبؤ بالعواصف الرملية والترابية، وتقييم الهيدرولوجيا والموارد المائية.

وشاركت البحرين أيضاً بدعم من الأمم المتحدة في منتديات توقعات المناخ المنعقدة في إطار مجلسي التعاون العربي والخليجي واستفادت من المشورة التقنية الخاصة بإنشاء مركز

إقليمي للعواصف الرملية والترابية في البحرين. ومن المتوقع تنفيذ إنشاء هذا المركز حالما يستوفي جميع المعايير المطلوبة لمثل هذا المرفق.

لما كان تغيُّر المناخ مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بنوعية المياه وتوافرها، فقد خُصص وقت وجهد كبيران لتعزيز تكنولوجيات الإدارة المسؤولة للطلب على المياه في البلاد، مما أسفر عن وضع نسخة تجريبية لمنصة لإدارة المعارف بهدف جمع البيانات المتعلقة بالمياه ومعالجتها. وجرى أيضاً في إطار هذه المنصة وضع وحدة لتخطيط المياه تساعد على توفير المعلومات اللازمة لتوزيع الموارد المائية الشحيحة، كما تمّ توفير التدريب الملائم للجهات المعنية لضمان استخدام المياه بكفاءة. وكانت صياغة المبادئ التوجيهية وإنجاز المشاريع التجريبية لإعادة الاستخدام الآمن للموارد المائية في عداد النتائج التي تحققت بدعم من الأمم المتحدة في الميدان.

تحسين الأمن الغذائي والتغذية

في مجال الأمن الغذائي والتغذية، كان لمشورة الأمم المتحدة في مجال السياسات والقيادة الفكرية دور فعال في صياغة استراتيجية وطنية جديدة للأمن الغذائي حددت نهجاً شاملاً لضمان توافر الغذاء الكافي والآمن والمغذي لسكان البحرين كافة. وفي الوقت نفسه، تم تعزيز اتباع نظام غذائي صحي ومغذٍّ ملائم من خلال وضع مبادئ توجيهية غذائية لصيقة بالسياق ومستندة إلى الأدلة.

ولزيادة دعم الأمن الغذائي في البلاد، تم تعزيز قدرة المركز الوطني للاستزراع من خلال دعم تحسين إدارة الاستزراع السمكي ومرافق تربية الأسماك، وتنويع منتجات تربية المائيات، وتوفير التدريب. وتمشياً مع نهج "الصحة الواحدة" إزاء صحة الإنسان والحيوان، أُنشئ أيضاً فريق تقني من الجهات المعنية المتعددة لتيسير الكشف عن الأمراض الحيوانية والوقاية منها ومكافحتها، مما مكن من إدماج طائفة واسعة من الاحتياجات في هذه العملية. وأخيراً، وبدعم من الأمم المتحدة، وُضعت الصيغة النهائية لمشروع خطة استراتيجية للإحصاءات الزراعية، ووُضعت منهجية ذات صلة لمواصلة الإسهام في بناء قدرات الموظفين الوطنيين على جمع الإحصاءات الزراعية ومعالجتها وتحليلها ونشرها بصورة مستقلة، ولا سيما فيما يتعلق بالمحاصيل والثروة الحيوانية.

مصدر الصورة: باولو

من الأهمية بمكان تطوير المزيد من ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين من مثل تخفيف الطلب على المواد الخام وزيادة الطلب على المواد المستخدمة التي يمكن إعادة توظيفها أو تدويرها أو استخدامها. ونحن نهدف إلى بناء مجتمع متنوع يركز على أنماط الحياة المستدامة وتكرار المبادرات الناجحة.

باولو مارينغو
مساعد مشروع متطوعي الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المنامة، البحرين

مصدر الصورة:الأمم المتحدة في البحرين
السوق المركزي، المنامة، البحرين.

المخرج 2: خدمات اجتماعية شاملة وعالية الجودة

الوكالات المساهمة:
منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونسكو، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الصحة العالمية

أهداف التنمية المستدامة المستهدفة:

النفقات في عام 2021: 1.8 مليون دولار

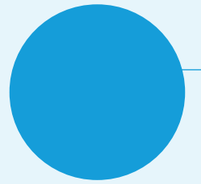

مصادر التمويل غير الأساسي:
حكومة البحرين

النتائج الرئيسية

- اكتساب **300 معلم وإداري ومهنيين آخرين** تجهيزاً أفضل لتحسين خدمات التعليم
- اكتساب **75 طفلاً** وعياً متزايداً حول سلامة استعمال الإنترنت
- إعداد **دورة من 13 وحدة حول المساواة بين الجنسين وإدارة السياسات الاقتصادية** والتحقق من صحتها
- **وضع أول خطة عمل** في المنطقة لتحسين فرص حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التكنولوجيا المساعدة

أدى الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة على مدار السنة لتعزيز سياسات وأنظمة القطاع الاجتماعي بهدف تحسين تقديم خدمات عالية الجودة وشاملة لجميع المواطنين البحرينيين، إلى تحقيق العديد من الإنجازات الهامة في مجالات الصحة والتعليم والتنمية الحضرية وكذلك في توفير حماية أكبر لفئات سكانية ضعيفة محددة.

تحسين جودة التعليم

في ميدان التعليم، أصبح حوالي 150 شخصاً من إداريين ومقدمي خدمات وصانعي قرار مجهزين بشكل أفضل لتخطيط وتنظيم وتقديم خدمات النماء في مرحلة الطفولة المبكرة وذلك عقب مشاركتهم في مبادرات تعزيز القدرات التي تدعمها الأمم المتحدة. أضف إلى ذلك أن حوالي 100 معلم وإداري وصانع قرار اكتسبوا وعياً متزايداً حول سلامة استخدام الإنترنت ومكافحة التنمر. ونتيجة للجهود الإضافية المبذولة لتنمية القدرات بدعم من الأمم المتحدة خلال العام، رفع أكثر من 300 مهني في مجال التعليم من مستوى المعارف والمهارات التي تخولهم توفير خدمات تعليمية جيدة.

هذا وقد تم تعزيز إدماج أهداف التنمية المستدامة في التعليم العالي. وبشكل أكثر تحديداً، أصبحت دورة صانعي السياسات المكونة من 13 وحدة حول المساواة بين الجنسين وإدارة السياسات الاقتصادية متاحة للطلاب بعد أن أعدتها جامعة البحرين وتحققت من صحتها بدعم من الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، قام أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بتحسين قدراتهم في تقديم دورة الدكتوراه حول أهداف التنمية المستدامة من خلال مشاركتهم في دورة تدريبية للمدربين، كما تم المضي قُدماً في إعداد استراتيجية أهداف التنمية المستدامة لجامعة البحرين.

تعزيز الحياة الصحية والرفاه

في مجال الصحة، واصلت الأمم المتحدة دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية للفترة 2019-2022 من خلال تعزيز استراتيجية توفير "الصحة للجميع بمسعى من الجميع" بالشراكة الوثيقة مع وزارة الصحة والعديد من المؤسسات الأخرى. نتيجة لهذه الجهود، أصبحت البحرين في عام 2021 أول دولة في المنطقة تضع خطة عمل وطنية لتحسين الوصول إلى التكنولوجيا المساعِدة بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والالتزام بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، فضلاً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع. ووضعت أيضاً خطة عمل محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة وقائمة على الوقت (SMART) لتعزيز الجهود الوطنية لمكافحة التبغ. واستفادت كلتا الوثيقتين من خبرة الأمم المتحدة في مراحل مختلفة من إعدادهما.

مصدر الصورة: صباح صالح الجنيد

المرأة في العلوم

العلم والمساواة بين الجنسين ضروريان للتنمية المستدامة. ومع ذلك، لا تزال النساء والفتيات البحرينيات يواجهن بعض العقبات القائمة على نوع الجنس عند ممارستهن المهن العلمية.

وتأمل **الدكتورة صباح صالح الجندي**، الأستاذة المشاركة في المعلوماتية الجغرافية في جامعة الخليج العربي والتي تعمل عن كثب مع كيانات الأمم المتحدة المختلفة، أن ترى "المزيد من النساء يدخلن في مجال النمذجة، وترميز تكنولوجيا المعلومات، والبرمجة، والذكاء الاصطناعي". وتضيف: "بصفتي عالمة في مجال المناخ ومهتمة بالأزمات البيئية، أعتقد أنه ما زال على البحرين أن تتصدى للعديد من التحديات مثل إنشاء شبكات الطرق والبنية التحتية للطاقة المتجددة. ولدينا، نحن النساء البحرينيات في مجال العلوم، دور أساسي لنلعبه".

مصدر الصورة: جامعة البحرين

نحن نعمل في جامعة البحرين بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية، من خلال مركزنا المتعاون مع منظمة الصحة العالمية لتطوير التمريض. يعزز هذا التعاون وهذه الشراكة مساهمتنا في بناء قدرات الممرضين والممرضات وتطوير تعليم التمريض والقبالة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأنا فخورة، بحكم ريادتي في مجال التمريض في البحرين، بأن أكون إحدى القوى الدافعة لتحويل تعليم التمريض والقبالة في المنطقة.

الدكتورة لينا محمد خنجي
عميدة كلية العلوم الصحية والرياضية ومديرة المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية لتطوير التمريض، جامعة البحرين

وزاد تعزيز قدرة العاملين في مجال الرعاية الصحية على تقديم خدمات جيدة. واكتسب أكثر من 30 مدرباً قُطرياً، يمثلون وزارة الصحة ووزارة التعليم، المزيد من المعارف والمهارات في مجال الصحة العقلية المدرسية، وأصبح 60 آخرون أفضل استعداداً للمضي قُدماً في تحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال أنشطة تنمية القدرات التي تنفذها الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تم تيسير مشاركة جهات التنسيق التابعة لوزارة الصحة في ما لا يقل عن خمسة أنشطة إقليمية لتنمية القدرات في مواضيع مختلفة في مجال الرعاية الصحية.

وشملت نتائج بارزة إضافية في هذا المجال تعزيز الشراكات من أجل الصحة في البلاد، بما في ذلك من خلال تحديد الجهات المعنية بأهداف التنمية المستدامة وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في المبادرات المتعلقة بالصحة. وبذلت جهود أيضاً للمساعدة في التصدي لارتفاع معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية في البلاد، بما في ذلك من خلال إسداء المشورة في مجال السياسات والدعم التقني على مستوى رفيع، فضلاً عن زيادة الوعي بشأن المخاطر والأضرار الجسيمة التي يتعرض لها كلٌ من النساء والأطفال الحديثي الولادة إذا تلقوا رعاية غير مأمونة أثناء الوضع.

إنشاء مدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود

واصلت الأمم المتحدة على مدار العام تشجيع خلق بيئات حضرية في البحرين شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تعزيز إدارة النفايات الإلكترونية من خلال نهج تدريجي. فوُضع مبدأ توجيهي للجرد كخطوة أولى يتماشى مع المعايير الدولية، وتلقّى الموظفون المعنيون تدريباً مناسباً على استخدامه، بدعم من الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، جُمعت بيانات النفايات الإلكترونية بهدف إدراجها في قائمة الجرد. ومن المتوقع في نهاية المطاف أن تساعد المعلومات التي يتم جمعها في توجيه القرارات المتعلقة بالسياسات في الميدان.

كما أحرزت حكومة البحرين تقدماً كبيراً في زيادة توافر الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة. فبدعم من الأمم المتحدة في مجال المشورة التقنية وتعزيز القدرات، تمت تحديداً الموافقة على إنشاء محطة لتوليد الطاقة المتجددة بقدرة 250 ميغاواط، ووضع مخطط لتصنيف المباني المراعية للبيئة، إلى جانب أُطر للتسجيل التجاري لمقاولي الطاقة المتجددة واستشارييها. كما أُحرز تقدم في صياغة استراتيجية وطنية للمركبات الكهربائية.

وأخيراً، قدمت حكومة البحرين تقريراً وطنياً عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. فكانت البحرين أول بلد في المنطقة يقدم التقرير وأحد البلدان الـ 25 على الصعيد العالمي، وهي نتيجة أُحرزت بفضل دعم الأمم المتحدة. وكنتيجة ثانوية لتقديم التقرير، سُجِّل تحسّن في مجال التنسيق المؤسسي والبيانات العائدة للقضايا المتعلقة بالمناطق الحضرية.

وعلى المستوى المحلي، صنفت منظمة الصحة العالمية المنامة كمدينة صحية لعام 2021 تقديراً للإنجازات التي حققتها في

العقود القليلة الماضية في مجالات التعليم ومحو الأمية، والصحة، والمياه والصرف الصحي، وسلامة الأغذية، وتلوث الهواء، وهو تقدير كان مُنح لأم الحصم في عام 2018. وقد استند التصنيف إلى عملية تقييم وزيارات ميدانية بالإضافة إلى سلسلة من جهود بناء القدرات والمناصرة والتنسيق، قادتها وزارة الصحة بدعم من الأمم المتحدة.

تعزيز التماسك الاجتماعي وحماية الفئات الضعيفة

تمثل حماية الفئات الضعيفة والمحرومة أولوية قصوى للأمم المتحدة كمنظمة وهي تتخذ باستمرار خطوات هامة لتحقيق هذا الهدف. ونتيجة لذلك، تلقى ما يقارب الـ 200 شخص من المشمولين باختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين معلومات عن إجراءات اللجوء واستفادوا من المشورة في عام 2021، كما تم تعزيز قدرة أكثر من 30 عاملاً في الخطوط الأمامية على الاستجابة لحالات الاتجار بالأشخاص، واكتسب 75 طفلاً وعياً متزايداً حول سلامة استخدام الإنترنت ومكافحة التنمر.

ليس ما سبق سوى عدد قليل من النتائج التي تحققت في هذا المجال. ونظراً للطابع الشامل لمبدأ عدم إهمال أحد الذي يقوم عليه العمل الرامي إلى حماية الفئات الضعيفة والمحرومة، يمكن الاطلاع على النتائج المحرزة في هذا المجال في جميع أجزاء هذا التقرير.

النتائج الرئيسية

- وضع **خطة عمل محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة (SMART) لتعزيز مكافحة التبغ على الصعيد الوطني**
- وضع وتطبيق **المبادئ التوجيهية لقوائم الجرد لإدارة النفايات الإلكترونية**
- الموافقة **على إنشاء محطة لتوليد الطاقة المتجددة بقدرة 250 ميغاواط**
- تقديم **التقرير الوطني حول تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة**
- تصنيف **المنامة** مدينةً صحية لعام 2021
- تحسين أكثر من **30 شخصاً من العاملين في الخطوط الأمامية** مهاراتهم للاستجابة لحالات الاتجار بالأشخاص
- تلقي **200 شخص من المشمولين باختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** معلومات عن إجراءات اللجوء واستفادتهم من المشورة

مصدر الصورة : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
عضوا فريق الأمم المتحدة القُطري الدكتورة تسنيم عطاطرة، ممثلة منظمة الصحة العالمية (إلى اليمين)، والسيدة أيكان موكانبيتوفا، رئيسة مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإنابة (إلى اليسار)، يخاطبان الحضور في ندوة نُظمت بمناسبة دورة الألعاب البارالمبية للشباب الآسيوي 2020 في البحرين واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة المنعقدين تحت رعاية الشيخ محمد بن دعيج آل خليفة، رئيس اللجنة البارالمبية البحرينية.

المخرج 3: التنويع الاقتصادي والإدارة العامة والقدرة على الصمود

الوكالات المساهمة:

الإسكوا، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، الاتحاد الدولي للاتصالات، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اليونيسف، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، متطوعو الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية

أهداف التنمية المستدامة المستهدفة:

النفقات في عام 2021: 837 ألف دولار

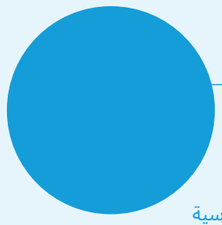

مصادر التمويل غير الأساسي:

حكومة البحرين
حكومة السويد
حكومة المملكة المتحدة
حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

النتائج الرئيسية

- **مشاركة 4,000 شخص** في 45 فعالية افتراضية تستهدف الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة
- تطوير **448 خطة عمل، مع استثمار يقدر بنحو 95 مليون دولار وخلق 800 فرصة عمل جديدة**
- **مشاركة 900 شاب وشابة** في مبادرات تركز على ريادة الأعمال

ظل تعزيز بيئة السياسات والقدرة على التنويع الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وسيادة القانون، وزيادة القدرة على الصمود والابتكار على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة في عام 2021، مع تحقيق العديد من النتائج الجديرة بالملاحظة.

زيادة التنويع الاقتصادي

تميز عام 2021 بالمزيد من التقدم في مجال التنويع الاقتصادي. وبدعم من الأمم المتحدة، عُقد خلال العام أكثر من 40 حدثاً افتراضياً وحلقة عمل ومنتدى وقد هدفت كلها إلى تحفيز الشركات الناشئة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد شارك في هذه الأحداث ما يقارب 4,000 خبير ورجل أعمال. وعلاوة على ذلك، تم تطوير ودعم ما يقارب 450 خطة عمل باستثمار يقدر بنحو 95 مليون دولار، مما أدى إلى خلق حوالي 800 فرصة عمل.

وأُولي اهتمام خاص لتعزيز ريادة الأعمال في أوساط النساء والشباب. وشارك حوالي 900 شاب وشابة في مبادرة تركز على ريادة الأعمال بينما سجلت البرامج المصممة خصيصاً لاستهداف رواد الأعمال البحرينيين المبتدئين والتي تدعمها الأمم المتحدة معدل مشاركة نسائي بلغ 72 في المائة، وهو أعلى بكثير من نسبة الـ 40-50 في المائة التي أُحرزت في السنوات السابقة.

تعزيز السياسات والأدوات الموجهة نحو التنمية والمراعية لمنظور الجنسين

أحرزت حكومة البحرين، بدعم من سياسات الأمم المتحدة في عام 2021، تقدماً ملحوظاً في تعزيز حقوق الفئات الضعيفة والمحرومة، بما في ذلك من خلال وضع مشروع خطة عمل للاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2022-2026. وستتضمن الوثيقة، متى تمت الموافقة عليها، مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتجاوز عددهم الـ 11,000 شخص في البحرين وتطبيقها بمزيد من الفعالية.

كما ساعدت جهود المناصرة التي تبذلها الأمم المتحدة حكومة البحرين على تعزيز الإطار السياسي والتنظيمي المتعلق بالمساواة في معاملة العمال المهاجرين. وقد نجحت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، التي تضم أكثر من نصف كيانات الأمم المتحدة العاملة في البلاد، في العمل مع حكومة البحرين على حلّ مسألة تغطية الأمومة للمهاجرات العاملات في القطاع العام بعقود مدتها سنة واحدة. وشارك ممثلو الأمم المتحدة أيضاً في حوار مثمر مع فريق العمل الوطني المعني بكوفيد-19 حول تلقيح المهاجرين غير الشرعيين ضد كوفيد-19، لضمان عدم إهمال أحد في حملة التلقيح الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، أُجريت عملية مسح للخدمات المتاحة للعمال المهاجرين وما يواجهونه من نقص في المعلومات، وبدأت الأعمال التحضيرية لمسح آخر من شأنه إثراء المناقشات المستقبلية على مستوى البرمجة والسياسات في الميدان.

وعلاوة على ذلك، تم دعم قدرة الحكومة فيما يخصّ العنف القائم على نوع الجنس والإبلاغ عن العنف المنزلي من خلال مشاركة ممثلي الحكومة في حلقة عمل إقليمية حول تعزيز نُظُم البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وقد نظمت الأمم المتحدة حلقة العمل هذه من خلال جهد مشترك بين الوكالات.

توطيد سيادة القانون والوصول إلى العدالة والسلامة والأمن

في أعقاب إعلان نوايا التعاون الموقع في آب/أغسطس 2021 بين وزير الخارجية والمنسق المقيم للأمم المتحدة بالنيابة، قدمت الأمم المتحدة المشورة والدعم التقنيين لحكومة البحرين في أثناء إعدادها لخطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2022-2026.

وخلال العام، تم في إطار الشراكة المتواصلة مع وزارة العدل، تعزيز قدرة 120 شخصاً من العاملين في مجال العدالة الجنائية في البحرين فيما يتعلق بتطبيق التدابير والأحكام غير الاحتجازية وحقوق الأطفال واحتياجاتهم. واتُّخذت أيضاً خطوات إضافية نحو إقامة نظام قضائي أكثر ملاءمةً للطفل ومراعاةً للفوارق بين الجنسين، بما في ذلك من خلال الدعم المقدم لمواءمة قانون العدالة التصالحية الخاص بالأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة مع المعايير الدولية.

تعزيز قدرات البحث والبيانات

واصلت الأمم المتحدة في البحرين العمل عن كثب مع مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة في إجراء البحوث لإثراء استجابات السياسات، لا سيما تلك المتعلقة

النتائج الرئيسية

- وضع **مشروع خطة عمل للاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**
- رفع **120 موظفاً عمومياً وغيرهم من الجهات المعنية** قدرتهم على تطبيق استجابات فعالة في مجال العدالة الجنائية
- صياغة **13 ورقة بحثية وتحليلية** حول القضايا المتصلة بالتنمية المستدامة

بجائحة كوفيد-19، فتمت نتيجة لذلك صياغة ثلاث أوراق بحثية خلال العام. وقد ساعدت هذه الأوراق البحثية في تسليط الضوء على تأثير العمل عن بُعد على المرأة البحرينية، وعلى تأثير الجائحة على الصحة البدنية والعقلية للسكان ودور التطبيب عن بُعد خلال الجائحة، وكذلك على تأثير قرار الحكومة تأجيل القروض على الأسر البحرينية.

أسفر هاكاثون نظمته الأمم المتحدة بالشراكة مع جامعة البحرين ومعهد البحرين للإدارة العامة عن صياغة 10 أوراق بحثية أخرى قابلة للنشر حول التحديات الناجمة عن الجائحة. ولم تكن الأوراق البحثية سوى النتيجة المباشرة للهاكاثون، حيث اعتُبرت زيادة قدرة الجيل الجديد من الباحثين على إجراء تحليل علمي متين عقب مشاركتهم في الحدث النتيجة الحقيقية للمبادرة.

مصدر الصورة: جامعة البحرين
الحفل الختامي لهاكاثون التعافي بعد الجائحة الذي أنتج 10 أوراق بحثية تركز على تصميم حلول للإدارة العامة المبتكرة في سياق أزمة كوفيد-19.

المخرج 4: البحرين بين الدول

الوكالات المساهمة:
المنظمة الدولية للهجرة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونيسف، متطوعو الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية

أهداف التنمية المستدامة المستهدفة:

النفقات في عام 2021: 814 ألف دولار

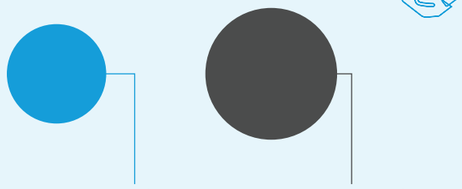

مصادر التمويل غير الأساسي:
حكومة البحرين
مرفق البيئة العالمية
حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

واصلت الأمم المتحدة خلال العام دعم حكومة البحرين في الوفاء بالتزاماتها الدولية من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز دورها في الشراكات الدولية والإقليمية، فضلاً عن خلق ثقافة المبادرات العالمية من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات.

دعم الوفاء بالالتزامات الدولية

عززت حكومة البحرين، بدعم من الأمم المتحدة، مركزها كدولة طرف في الصكوك الدولية. وأسهمت عدة جهود في تحقيق هذه النتيجة، بما في ذلك التصديق على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، ووضع خطة تنفيذ وطنية لاتفاقية استكهولم عن طريق عملية تشاورية بين الجهات المعنية المتعددة، وتعزيز القدرة على تنفيذ بروتوكول مونتريال، وسواها.

ويسرت الأمم المتحدة في البحرين أيضاً مشاركة البلاد في الأحداث الإقليمية والعالمية لتبادل المعارف والخبرات في ميدان التنمية المستدامة، مثل منتدى الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية للمنطقة العربية، وإحاطة الدول الأعضاء بشأن منتدى استعراض الهجرة الدولية، والمنتدى الحكومي

النتائج الرئيسية

- التصديق على **اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق**
- وضع **خطة التنفيذ الوطنية لاتفاقية استكهولم**
- إطلاق **مركز التميُّز الإقليمي لبناء القدرات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص**
- تنظيم **3 جوائز عالمية كبرى**

الدولي المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص في الشرق الأوسط، والدورة الثامنة والستون للجنة الإقليمية لشرق المتوسط التابعة لمنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن العديد من الأحداث الأخرى المذكورة في هذا التقرير وسواه.

تم تعزيز صورة البحرين كنموذج للممارسات الجيدة في عام 2021 بدعم تقني كبير ومساهمة من الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، شهد العام إطلاق مركز التميُّز الإقليمي لبناء القدرات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص - وهو الأول من نوعه في المنطقة. ولن يعزز المركز القدرة على مكافحة الاتجار بالأشخاص وتحسين الخدمات المقدمة لضحايا الاتجار بين المهنيين في البحرين فحسب، بل سيخدم أيضاً المنطقة الأوسع بنقل المعرفة والخبرات ذات الصلة إلى بلدان أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تم توثيق قصص النجاح المتعلقة بكوفيد-19 في البحرين، والتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، بهدف تبادل أفضل الممارسات في هذا المجال بين الأخصائيين الصحيين، كما تم تقديم التشريعات البحرينية بشأن تطبيق التدابير والعقوبات غير الاحتجازية كمثال يحتذى به على المستوى الإقليمي. هذا وقد أدرجت البحرين كدراسة حالة إفرادية في التقرير المعنون "العمل التطوعي والدولة في العالم العربي: نحو بناء مجتمع شامل للجميع"، حيث تم الاعتراف بها كإحدى دول المنطقة العربية التي تقدم نماذج مبتكرة للعلاقة بين المتطوع والدولة، يمكن محاكاتها لخلق مجتمعات أكثر استدامة وشمولية.

مصدر الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رافقنا أعضاء فريق البرنامج بإرشادهم منذ البداية، أي منذ مرحلة استكشاف الرفاهية وحتى التفكير التصميمي. وعندما بلورنا فكرتنا، شرحناها لهم، فرحبوا بها وقدموا لنا العديد من التعليقات البناءة حول كيفية تحسينها وجعلها في متناول الجميع.

فاطمة عبد الجليل رضي
المشاركة في الدورة السابعة من برنامج القيادة الشبابية

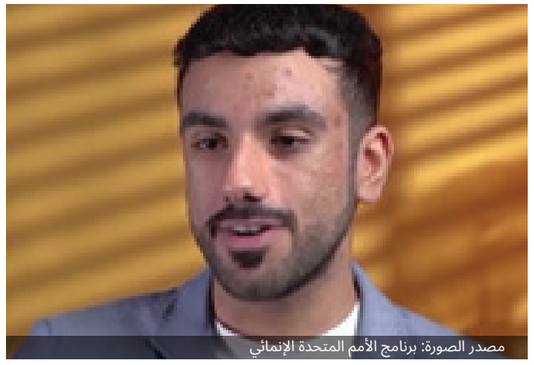
مصدر الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أتذكر أول يوم عمل لي في برنامج القيادة الشبابية؛ كنت متوتراً جداً، لكنني أردت حقاً المشاركة بالكثير، وكان بيننا صانعو تغيير آخرون ... سمعت في داخلي صوتاً يقول: "الآن تحتاج إلى المشاركة، حان الآن وقتك للتألق". بعد نقرة واحدة على الميكروفون [على منصة Zoom] شعرت بالتغيير، تبدلت فأصبحت الشخص الذي أريد أن أكونه في ذاك الحين.

مروان جلال كاظم
مشارك في النسخة السابعة من برنامج القيادة الشبابية

النتائج الرئيسية

تنفيذ **الدورة السابعة من برنامج القيادة الشبابية**

اكتساب **200** شاب وشابة وعياً متزايداً **بشأن دور العمل التطوعي**

اكتساب **9** منظمات مجتمع مدني قدرة **متزايدة على تعزيز حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة**

دعم مشاركة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات ذات الصلة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة والنهوض بها

لدعم مشاركة الشباب في التنمية المستدامة، نفذت الأمم المتحدة، بالشراكة مع وزارة شؤون الشباب والرياضة وخمس منظمات تخدم الشباب، الطبعة السابعة من برنامج القيادة الشبابية. وأسفر البرنامج عن تطوير أفكار للابتكار الاجتماعي على يد سبع فرق، لكل منها نهج فريد في الابتكار الاجتماعي يعالج تحدياً حقيقياً في البحرين والمنطقة.

كما تم خلال العام تقديم ثلاث جوائز عالمية تمنحها مملكة البحرين أو بالشراكة مع منظمات مقرها البحرين بدعم من الأمم المتحدة، وهي النسخة الرابعة من جائزة الملك حمد لتمكين الشباب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وجائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة، والنسخة الثالثة من قلادة مؤسسة الأمير محمد بن فهد العالمية للأعمال التطوعية. وتعزز هذه الجوائز الثلاث تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاعتراف بالجهود المتميزة التي تبذلها مختلف المنظمات والمجموعات والأفراد في هذا المجال.

علاوة على ذلك، اكتسب أكثر من 200 شاب وشابة من العديد من منظمات المجتمع المدني وعياً متزايداً حول دور العمل التطوعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك بعد مشاركتهم في مبادرة توعوية نظمتها الأمم المتحدة بالشراكة مع منظمة كاف الإنسانية.

دعم قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين على تعزيز حقوق الإنسان

في عام 2021، ساهمت الأمم المتحدة في تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على التعامل مع آليات حقوق الإنسان من خلال تنظيم ثلاث دورات تدريبية هادفة. كما تعززت قدرة وحدة التحقيقات الخاصة، المكلفة بالتحقيق في ادعاءات التعذيب، من خلال دورة تدريبية حول معايير مكتب المملكة المتحدة للشرطة نُظمت بالشراكة مع مكتب أمين المظالم التابع لوزارة الداخلية.

مصدر الصورة: جائزة الملك حمد لتمكين الشباب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة
الإطلاق الأول لجائزة الملك حمد لتمكين الشباب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في عام 2017.

جائزة الملك حمد لتمكين الشباب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة

جائزة الملك حمد لتمكين الشباب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي مبادرة رائدة لمملكة البحرين تهدف إلى تقدير مساهمات الشباب في التنمية المستدامة، وكذلك جهود المؤسسات الهادفة إلى خلق بيئة مؤاتية للشباب لإحداث تأثير. تم إطلاق الجائزة لأول مرة في عام 2017 وقد دعمتها لاحقاً كيانات الأمم المتحدة. في عام 2021، تم الانتهاء من جميع الأعمال التحضيرية لتنظيم النسخة الرابعة من الجائزة المزمع إطلاقها في أوائل عام 2022.

دعم الأمم المتحدة للشراكات وتمويل خطة عام 2030

لما كان التعاون بين مختلف الجهات المعنية مهماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واصلت الأمم المتحدة في البحرين تعزيز شراكاتها في عام 2021 من خلال العديد من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. كما سهلت الأمم المتحدة تعزيز العلاقات بين جهات إنمائية فاعلة أخرى في البلاد ودعمت حكومة البحرين في توسيع نطاق مشاركتها في المنطقة وخارجها للمضي قُدماً في تنفيذ خطة عام 2030.

تم تنفيذ جميع أنشطتنا في البلاد بمشاركة واحد أو أكثر من شركائنا، وركز العديد من مبادراتنا بشكل خاص على تعزيز الشراكات والمساهمة في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. ومن بين ما يقارب 40 ناتجاً فرعياً عكف فريق الأمم المتحدة القُطري على تنفيذه في عام 2021، ركّز ربع هذه النواتج على الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بشكل أساسي أو كأحد أهداف التنمية المستدامة المستهدفة.

ووقعت كيانات الأمم المتحدة خلال العام اتفاقات تعاون جديدة كما أقامت شراكات جديدة. فعلى سبيل المثال، وبهدف زيادة فرص حصول العمال المهاجرين على المعلومات الرئيسية والحد من تعرضهم للاستغلال وسوء المعاملة، أقيمت شراكة جديدة مع سفارة مملكة هولندا في الكويت. وقد أسفرت هذه الشراكة عن توفير التمويل لبرنامج توجيهي للعمال المهاجرين عقب وصولهم إلى البحرين، ومن المقرر تنفيذه في عام 2022. وتعكس هذه الشراكة الجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القُطري لتحديد مصادر تمويل جديدة والاستفادة منها بهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولتعزيز مشاركة الشباب في التنمية المستدامة وتعزيز البرمجة الشبابية، تم التوقيع على اتفاقات مع العديد من منظمات المجتمع المدني. وانضمت اثنتان منها إلى وزارة شؤون الشباب والرياضة وإلى عدد قليل من الكيانات الأخرى التي تخدم الشباب في إطار برنامج متين للشراكة بين المنظمات من أجل تمكين الشباب وذلك كجزء من تنفيذ برنامج القيادة الشبابية الذي تدعمه الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، يسرت الأمم المتحدة إشراك الجهات المعنية المختلفة في وضع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، بما في ذلك صياغة مشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي للفترة 2020-2030، ومشروع خطة عمل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2022-2026. وبالإضافة إلى الحرص على وضع وثائق للسياسات العامة تكون أكثر استجابة للاحتياجات القائمة، أرست هذه الجهود الأساس للتعاون الفعال في تنفيذها.

هذا ويتجاوز دعم الأمم المتحدة لعقد الشراكات من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة في البحرين لعام 2030 وتمويلها

حدود البلاد. فعلى سبيل المثال، لن يؤدي إنشاء مركز التميُّز الإقليمي لبناء القدرات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص في عام 2021 بدعم من الأمم المتحدة إلى تعزيز قدرات أولئك الذين يتعاملون مع ضحايا الاتجار بالأشخاص في البحرين فحسب، بل سيسهل أيضاً نقل المعارف والمهارات ذات الصلة إلى أولئك الذين يعملون مع مجموعات سكانية مماثلة في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تعترف الجوائز العالمية المختلفة التي تمنحها مملكة البحرين بدعم من الأمم المتحدة وبمشاركة الشركاء الإقليميين والدوليين بدور مختلف المنظمات والأفراد في التنمية وتعزيز التحالفات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ودعمت الأمم المتحدة كذلك تبادل خبرات البلدان النامية في البحرين، ولا سيما في مجال توليد الطاقة المتجددة. فقد شملت، على وجه التحديد، مبادرات بناء القدرات التي نفذتها وحدة الطاقة المستدامة بدعم من الأمم المتحدة شريكاً تدريبياً من سريلانكا، مبينةً بذلك كيف يمكن للشركاء من البلدان النامية أن يلعبوا دوراً في تنمية البحرين يعود عليهم بالنفع المتبادل.

مصدر الصورة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة
توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة الخليج العربي للشراكة في رفع مستوى الوعي والمعرفة في غرب آسيا من خلال التثقيف البيئي.

مصدر الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
توقيع اتفاقية مع مؤسسة عبد الرحيم الكوهجي لدعم الشباب.

مصدر الصورة: هيئة تنظيم سوق العمل
صورة جماعية من البرنامج التدريبي الأول للمدربين الذين يتعاملون مع ضحايا الاتجار بالأشخاص الذي نظمه مركز التميز الإقليمي لبناء القدرات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

نتائج عمل الأمم المتحدة بشكل متضافر وأجدى: اتساق أنشطة الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها

شكل توقيع إطار الشراكة الاستراتيجي للتنمية المستدامة لعامي 2021-2022 أكبر علامة فارقة من حيث التنسيق لفريق الأمم المتحدة القُطري في البحرين في عام 2021، حيث ستوجه هذه الاتفاقية، التي تم إعدادها بشراكة وثيقة مع حكومة البحرين، عمل الأمم المتحدة في البلاد حتى نهاية عام 2022 على الأقل. وعقب التوقيع على هذه الوثيقة الاستراتيجية الرئيسية، أحرز فريق الأمم المتحدة القُطري مزيداً من التقدم نحو تعزيز تنسيق أنشطته واتساقها وكفاءتها على الأرض.

وتم تنفيذ أو تطوير عدة مبادرات مشتركة هامة خلال العام، مما يعكس التكامل والتآزر القائمَين بين كيانات الأمم المتحدة العاملة في البلاد. وقد وضع مشروع خطة عمل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2022-2026 بمساهمة كيانات متعددة تابعة للأمم المتحدة اجتمعت معاً وأسهمت بمعارفها وخبراتها المتخصصة في العملية مظهرةً بذلك نشاطاً مشتركاً حقيقياً. وقدمت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة أيضاً المشورة التقنية إلى الحكومة أثناء إعدادها لخطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان. كما بذلت جهود مشتركة كبيرة في مجالات هجرة اليد العاملة، والصحة في المناطق الحضرية، وإدماج أهداف التنمية المستدامة في التعليم العالي، وإشراك الشباب في العمل الإنمائي.

هذا وقد أحرز فريق الأمم المتحدة القُطري تقدماً كبيراً خلال العام في تعزيز آلياته التنسيقية، مما أسفر عن نتائج ملموسة:

- أنشئ فريق اتصالات تابع للأمم المتحدة لتحسين التنسيق بشأن مسائل التواصل والمناصرة وتعزيز التواصل المشترك.
- عين منسق لإدماج الإعاقة في فريق الأمم المتحدة القُطري، وأنشئ فريق عمل لإدماج المعوقين تابع لفريق الأمم المتحدة القُطري وذلك بهدف توجيه عمل الفريق القُطري في مسألة إدماج الإعاقة.
- تم إنشاء أربع مجموعات لرصد النتائج - واحدة لكل أولوية استراتيجية مدرجة في اتفاقية التعاون من أجل التنمية الاستراتيجية والمستدامة لعامي 2021-2022 - مهمتها تنسيق تنفيذ الوثيقة ورصد تحقيق نتائج التنمية المتوخاة.

هياكل التنسيق التابعة لفريق الأمم المتحدة القُطري

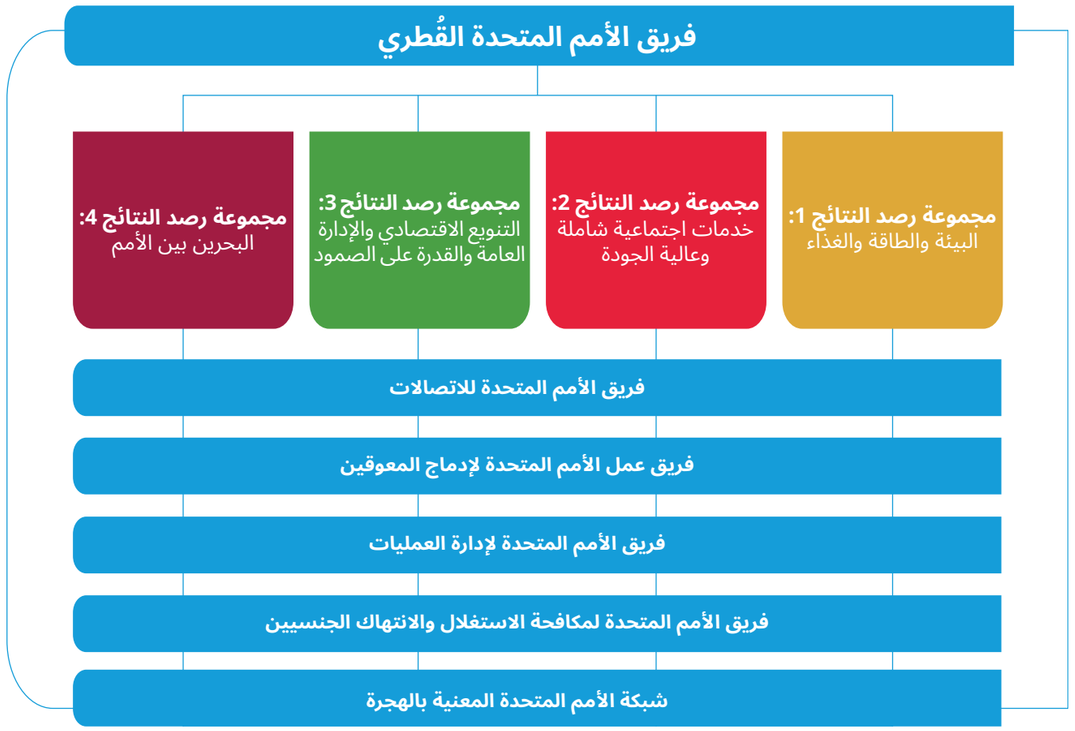

أضف إلى أنه تم توحيد التحليل والتقييم المشتركين خلال العام، مع صياغة مشروع تحليل قُطري مشترك. وتمثل الوثيقة التقييم والتحليل المستقلين والمحايدين والجماعيين اللذين أجرتهما منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لحالة البلاد فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 والالتزامات الأخرى. واستفاد التحليل من رؤى فريق الأمم المتحدة القُطري وكذلك أيضاً من رؤى العديد من المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الجهات المعنية. وستثري النتائج التي تم التوصل إليها برامج الأمم المتحدة الهادفة إلى المضي بالبلاد قُدماً.

ومن خلال الجهود المشتركة، وضع فريق الأمم المتحدة القُطري سجل أداء للمساواة بين الجنسين لتقييم ممارسات الأمم المتحدة في مجال تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وأدائها على الصعيد القُطري. ويُعَدُّ فريق الأمم المتحدة القُطري في البحرين أول من قام بهذه الممارسة في المنطقة، علماً أن النتائج التي توصل إليها ستساعد على تعزيز برمجة الأمم المتحدة وعملياتها واتصالاتها من منظور تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في البلاد. كما وضعت قيد التنفيذ بطاقة مساءلة الفريق القُطري بشأن سجل أداء إدماج الإعاقة وسجل أداء الشباب لعام 2030.

وأخيراً، وضع فريق الأمم المتحدة القُطري أول برنامج عمل مشترك له على الإطلاق لعامي 2021-2022 يسجل عمل جميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في البحرين. صادق فريق الأمم المتحدة القُطري على الوثيقة وقدمها إلى حكومة البحرين في بداية عام 2022. وقد أتاحت هذه الخطة، لأول مرة، لفريق الأمم المتحدة القُطري وشركائه نظرةً عامة شاملة حول كيفية مساهمة كيانات الأمم المتحدة بشكل جماعي في تنمية البحرين والنهوض بأهداف التنمية المستدامة في البلاد.

شكل فريق عمل الأمم المتحدة القُطري المعني بإدماج الإعاقة القوة الدافعة وراء جهود الأمم المتحدة المشتركة بشأن إدماج الإعاقة والدعم المقدم في وضع مشروع خطة عمل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2022-2026. وفي ديسمبر 2021، نظَّم فريق العمل، بالشراكة مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ورشة عمل حول إدماج الإعاقة، جمعت أكثر من 100 ممثل عن كيانات الأمم المتحدة والوزارات الحكومية ومجموعة واسعة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف مناقشة القرارات المتعلقة بالسياسات الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإثرائها.

مصدر الصورة: وزارة الخارجية
المنسق المقيم للأمم المتحدة في البحرين بالإنابة محمد الزرقاني يبحث الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة وحكومة البحرين مع مساعد وزير الخارجية عبد الله بن فيصل بن جبر الدوسري.

التحديات والدروس المستفادة

القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19

حدّت القيود المتعلقة بالوباء من التفاعلات الجسدية والاتصالات بين الأشخاص على جميع المستويات وأبطأت بعض الأنشطة المخطط لها لهذا العام. وكان لا بد من تأجيل عدة بعثات داخل البلاد، مما أثر على توفير الخبرة التقنية وخدمات الدعم. لكن منصات الاجتماعات الافتراضية أتاحت للموظفين مواصلة تقديم معظم جوانب الدعم.

محدودية توافر الموارد المالية

استفادت كيانات الأمم المتحدة من تمويل حكومي كبير خلال العام، فضلاً عن الدعم المالي من شركاء التنمية الآخرين. ومع ذلك، برزت الحاجة إلى مزيد من جهود تعبئة الموارد والحصول على التمويل المبتكر لسد فجوة التمويل المقدّرة لتأمين التنفيذ الكامل لاتفاقية التعاون من أجل التنمية الاستراتيجية والمستدامة لعامي 2021-2022.

أهمية الالتزام الوطني

الالتزام الوطني القوي ضروري لتحقيق نتائج إنمائية مهمة طويلة الأمد. كما يمكن للترتيبات والآليات المؤسسية المناسبة، بما فيها الفرق التقنية للجهات المعنية المتعددة، أن تسهل العملية. وبالتالي، فإن تعزيز الحوار مع الحكومة وتحديد فرص إضافية لتحسين التنسيق بين شركاء التنمية سيظلان أساسيين لتحقيق المزيد من التقدم.

التنسيق بين الوكالات

سيستلزم الترابط بين الأنشطة الإنمائية ومسائل التنمية المعقدة هو أيضاً توحيد الجهود من أجل تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ليبلغ أقصى درجات فعاليته وكفاءته. وقد أثبتت الخطوات السابقة المتخذة في هذا الصدد نجاحها، حيث وفرت الأساس لمزيد من التآزر والتعاون بين كيانات الأمم المتحدة.

فرص مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص

يمكن تعزيز مشاركة المجتمع المدني في أنشطة الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بمسائل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. كما أن إنشاء وتعزيز الشراكات مع شركات القطاع الخاص بصفتها جهات فاعلة رئيسية في التنمية يوفر أيضًا فرصة لتطبيق نهج "المجتمع الشامل" في إطار التنمية المستدامة في البحرين.

دور البيانات والتحليل

تُعدُّ الموجزات المنسقة والمستهدفة والمدعومة بأدلة وبيانات قوية حول المعلومات الأساسية طريقةً فعالة لإشراك الجهات المعنية الرئيسية في مسائل محددة والتأكد من أن برمجة التنمية تلبي الاحتياجات القائمة بشكل مناسب. لذلك، لا بد من بذل جهود موحدة لضمان توافر أكبر للبيانات في الوقت المناسب، لا سيما البيانات المصنفة، بغية تتبع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الاستعراض المالي العام وتعبئة الموارد

تبلغ الميزانية الإجمالية لبرنامج العمل المشترك لعامي2021-2022 في إطار اتفاقية التعاون من أجل التنمية الاستراتيجية والمستدامة 2021-2022 36.5 مليون دولار. ومن مجموع الموارد المطلوبة، يساوي المبلغ المتوافر 12.1 مليون دولار، أي ما يمثل نسبة 33 في المائة من معدل التغطية. ولا يزال يتعين تأمين مبلغ 24.5 مليون دولار اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2021[1].

وبلغ إجمالي النفقات في إطار الخطة 4.8 مليون دولار في عام 2021، بما في ذلك الموارد الأساسية وغير الأساسية على حد سواء، والتي اتخذت شكل مساهمات مالية وعينية. وتم تمويل حوالي ثلاثة أرباع مجموع النفقات من الشركاء المساهمين وأتى تمويل النفقات الباقية من الموارد الأساسية.

أنفقت هذه الأموال من موارد 15 صندوقاً وبرنامجاً ووكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة نفذت أنشطة في مملكة البحرين في عام 2021.

قدمت المساهمات للأنشطة المصممة عبر جميع أهداف التنمية المستدامة، مع توجيه معظم التمويل نحو أهداف التنمية المستدامة 8 و12 و9 و16 و5، تليها الأهداف المتبقية[2].

النفقات في عام 2021: 4.8 مليون دولار

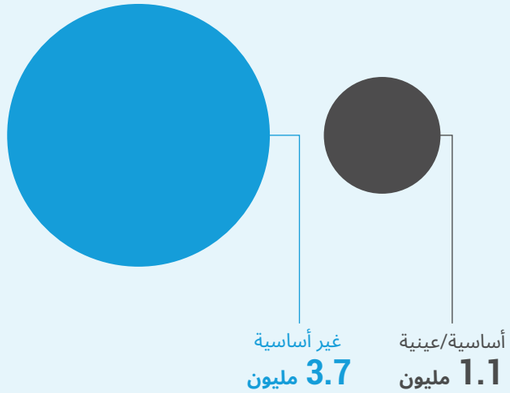

النفقات بحسب الكيانات (بآلاف الدولارات)

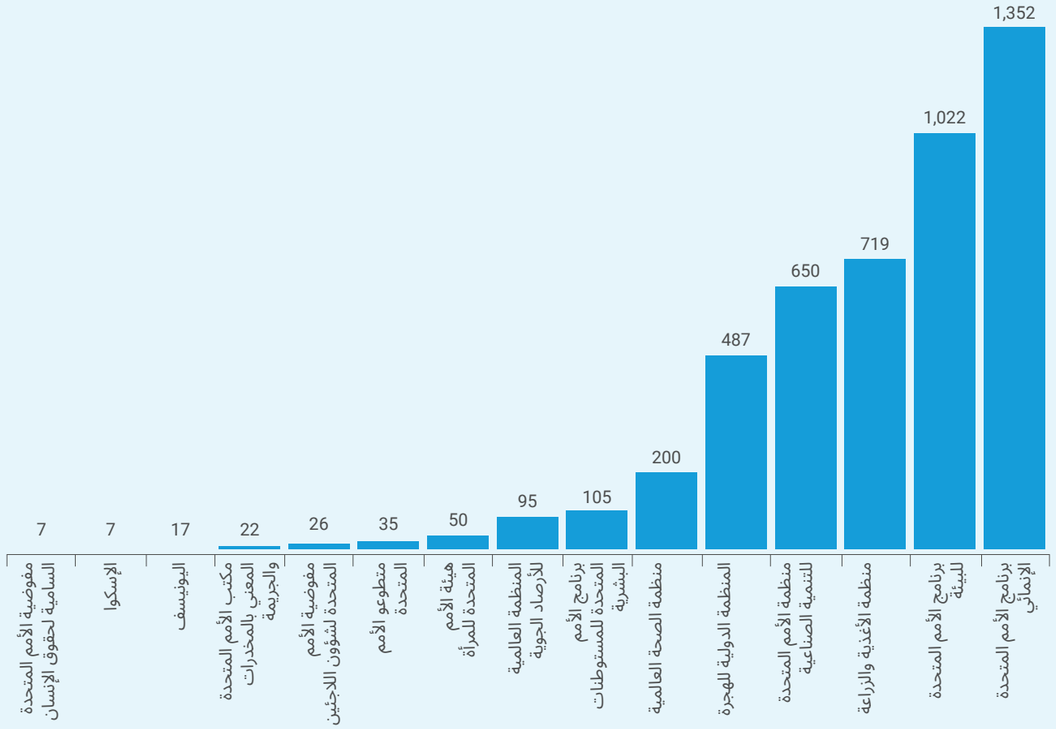

1. لا يساوي مجموع النفقات المبلغ الإجمالي المذكور بالضبط بسبب التقريب لأعلى أو لأسفل.
2. الحسابات تقريبية، حيث تم تقسيم الاستثمارات الموسومة بأهداف تنمية مستدامة متعددة بالتساوي بين هذه الأهداف.

النفقات بحسب أهداف التنمية المستدامة (بآلاف الدولارات)

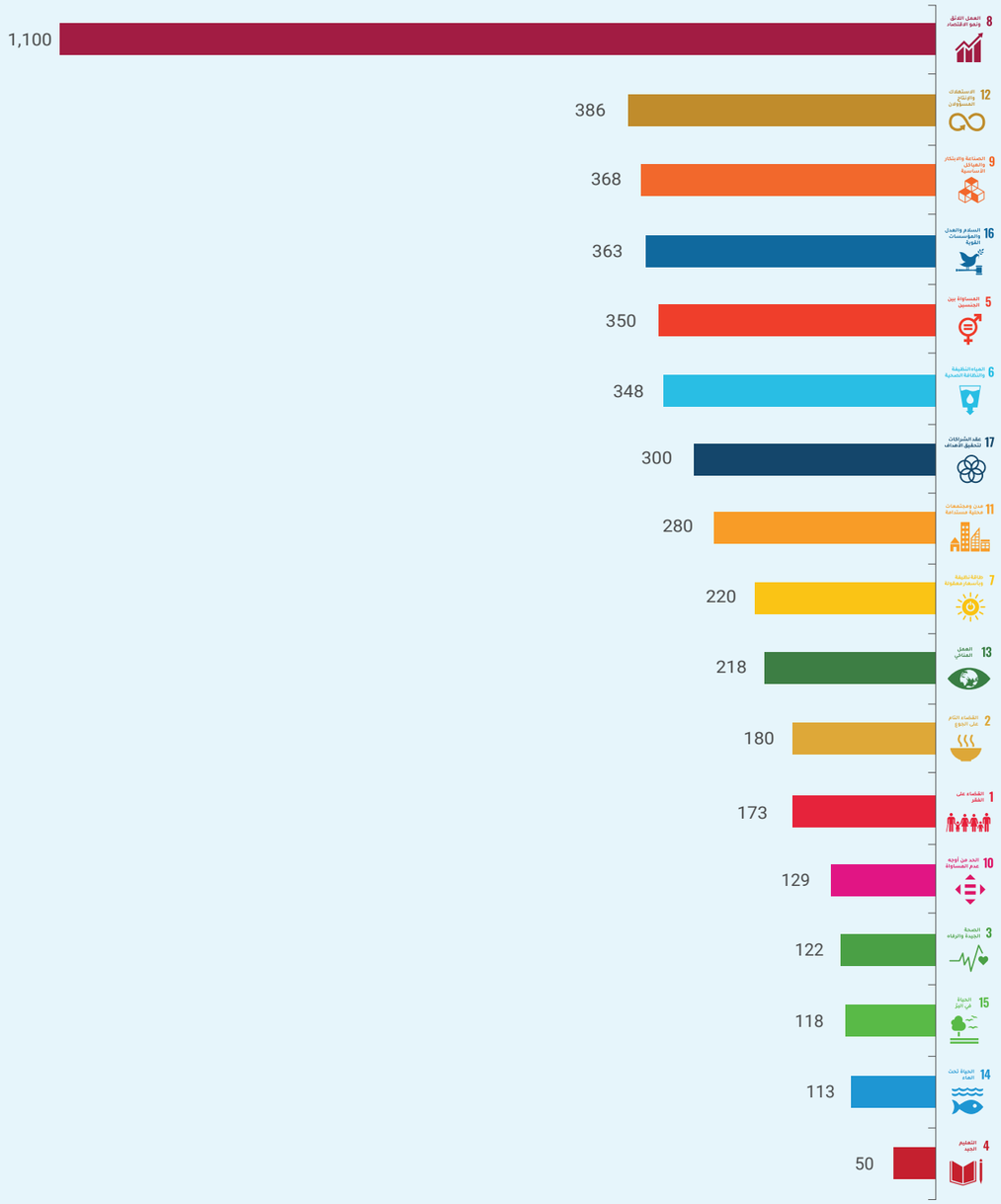

التركيز الرئيسي لفريق الأمم المتحدة القُطري لعام 2022

3

مصدر الصورة: الأمم المتحدة في البحرين.

بيت الأمم المتحدة في البحرين يضاء باللون البرتقالي دعماً لحملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس. حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس هي حملة دولية سنوية تبدأ في 25 تشرين الثاني/نوفمبر الذي يصادف اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، وتستمر حتى 10 كانون الأول/ديسمبر الذي يصادف يوم حقوق الإنسان. في عام 2021، كما في العام السابق، غُمر مقرّ الأمم المتحدة في البحرين بالضوء البرتقالي طوال الحملة. وأُضيء العديد من المباني الأخرى في البلاد باللون البرتقالي خلال الحملة كجزء من مبادرة يدعمها المجلس الأعلى للمرأة.

3 التركيز الرئيسي لفريق الأمم المتحدة القُطري لعام 2022

التنفيذ الفعال لإطار الشراكة الاستراتيجية للتنمية المستدامة لعامي 2021-2022

سيواصل فريق الأمم المتحدة القُطري في البحرين في عام 2022 دعم البلاد في تحقيق أولوياتها الوطنية وخطة عام 2030، بما يتماشى مع إطار التعاون القُطري لعامي 2021-2022 وبرنامج العمل المشترك لعامي 2021-2022. ويجري التخطيط لأنشطة العام في جميع مجالات الأمم المتحدة ذات الأولوية في البلاد، مع التركيز بقوة، كما كان الحال في الماضي، على دعم السياسات وجهود تنمية القدرات.

عدم إهمال أحد

سيظل عدم ترك إهمال أحد مبدأً رئيسياً محركاً لعمل الأمم المتحدة في البلاد، وستظل المجالات الشاملة لعدة قطاعات والمتمثلة في حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وإدماج الاشخاص ذوي الاعاقة تحظى بالأولوية. في الفترة التي تسبق الاستعراض الدوري الشامل المقرر إجراؤه في تشرين الأول/أكتوبر 2022، يستعد فريق الأمم المتحدة القُطري لتقديم الدعم لحكومة البحرين من خلال مراجعة التقدم المحرز منذ الاستعراض الأخير. وسيتيح ذلك أيضاً دعم إعداد وتنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لفترة 2022-2026. ومن المتوقع أيضاً تعزيز البرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وسيولى اهتمام خاص لتحسين تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وذلك من خلال جميع أعمال فريق عمل الأمم المتحدة القُطري، بما في ذلك من خلال إنشاء فريق عمل قُطري تابع للأمم المتحدة معني بمسألة المساواة بين الجنسين.

التنسيق بين الوكالات

سيتم في عام 2022 دعم الخطوات الهامة المتخذة في عام 2021 لتعزيز التنسيق بين الوكالات. ومن المتوقع أن تعمل جميع الفِرق المشتركة بين الوكالات وغيرها من الهياكل التي أنشئت في عام 2021 وما قبله بكامل طاقتها وأن تؤدي أدوارها في البرمجة والاتصالات والعمليات بما يتماشى مع اختصاصاتها المتفق عليها. كما سيتم بذل الجهود، بالتعاون مع حكومة البحرين، لضمان استمرار اللجنة التوجيهية المشتركة في العمل كآلية فعالة للتوجيه الاستراتيجي والرقابة في تنفيذ إطار التعاون الاستراتيجي لعامي 2021-2022.

شراكات أهداف التنمية المستدامة وتمويلها

يعتبر إشراك الجهات المعنية كافة في عملية التنمية أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي سيواصل فريق الأمم المتحدة القُطري تعزيز شراكاته القائمة وبناء شراكات جديدة في عام 2022. وسيحظى تعزيز العلاقات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص بالأولوية. في الوقت نفسه، سيتم بذل الجهود لدعم تطوير إطار وطني لتمويل أهداف التنمية المستدامة بهدف تسريع تحقيقها.

تعبئة الموارد

تتضافر جهود البرمجة المشتركة والتعبئة المشتركة للموارد عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ الفعال لإطار الشراكة الاستراتيجي 2021-2022. ويتيح هذا الأخير للأمم المتحدة توجيه الجهود الرامية إلى تحديد أموال ومصادر تمويل جديدة نحو المجالات ذات الأولوية على مستوى المنظومة ككل. وفي حين ركز فريق الأمم المتحدة القُطري في عام 2021 على تدعيم برامجه المشتركة، فإن تعزيز تعبئة الموارد من خلال الجهود المشتركة سيلعب دوراً أكثر مركزية في عام 2022، الأمر الذي يكتسب أهمية خاصة نظراً إلى الفجوة التمويلية الحالية التي يعاني منها إطار الشراكة القُطري 2021-2022 وإمكانية تحقيق وفورات في الحجم.

التحليل والبيانات المشتركة لأهداف التنمية المستدامة

تُعدُّ قاعدة الأدلة المتينة ضرورية للبرمجة الفعالة، وبالتالي، سيظل التحليل المشترك محور تركيز رئيسي لفريق الأمم المتحدة القُطري في عام 2022. ومن المتوقع أن يتم في الربع الأول من العام إنجاز التحليل القُطري المشترك وورقتين داعمتين له، إحداهما حول النُظُم الغذائية والأخرى حول الحماية الاجتماعية. وسوف يستكمل التحليل على مدار العام بموجزات هادفة تتناول القضايا الاجتماعية وقضايا السياسة العامة. كما سيتم إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى زيادة توافر البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

المرفق

قائمة شركاء التنمية الرئيسيين للأمم المتحدة في مملكة البحرين في عام 2021

الشركاء في التمويل

- مرفق البيئة العالمية
- حكومة البحرين
- حكومة السويد
- حكومة المملكة المتحدة
- حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
- الصندوق الأخضر للمناخ

الشركاء في التنفيذ

- مستشارو الجيل السابع
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
- مؤسسة عبدالرحيم الكوهجي
- الجامعة الأهلية
- الرابطة الدولية لطلاب العلوم الاقتصادية والتجارية في البحرين
- مؤسسة المبرة الخليفية
- المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي
- الاتحاد العربي التطوعي
- جامعة الخليج العربي
- أيادي الإغاثية
- هيئة البحرين للثقافة والآثار
- جمعية سيدات الأعمال البحرينية
- مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
- غرفة تجارة وصناعة البحرين
- بنك البحرين للتنمية
- منظمة رواد الأعمال البحرينية
- الاتحاد البحريني للأشخاص ذوي الإعاقة
- معهد البحرين للإدارة العامة
- إدارة الأرصاد الجوية البحرينية
- اللجنة الوطنية البحرينية لليونسكو
- جمعية التمريض البحرينية
- الهلال الأحمر البحريني
- مؤسسة البحرين الملكية الإنسانية
- الجمعية البحرينية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- الاتحاد النسائي البحريني
- محافظة العاصمة
- اتحاد الصناعة الهندية
- هيئة الكهرباء والماء
- سفارة فرنسا
- سفارة ألمانيا
- سفارة إسرائيل
- سفارة فلسطين
- سفارة المملكة المتحدة
- الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين
- المشكِّلون العالميون
- اللجنة العليا للأشخاص ذوي الإعاقة

- هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية
- الاتحاد الدولي لرابطات طلاب الطب
- المؤسسة الدولية لتحدي ريادة الأعمال النسائية
- منتدى شباب التعاون الإسلامي
- معهد الدراسات القضائية والقانونية
- كاف الإنسانية
- إدارة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم
- هيئة تنظيم سوق العمل
- وزارة شؤون مجلس الوزراء
- وزارة التعليم
- وزارة المالية
- وزارة الخارجية
- وزارة الصحة
- وزارة الإسكان
- وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
- وزارة الداخلية
- وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
- وزارة النفط
- وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني
- وزارة شؤون الشباب والرياضة
- أكاديمية محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية
- الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية
- المبادرة الوطنية للتنمية الزراعية
- المعهد الوطني لحقوق الإنسان
- المركز الوطني للاستزراع البحري
- مكتب رئيس الوزراء
- مكتب المدعي العام
- المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- نادي روتاراكت البحريني
- اتحاد شنتشن لتعزيز ريادة الأعمال الشبابية
- الصندوق المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- وحدة التحقيقات الخاصة
- مجلس القضاء الأعلى
- المجلس الأعلى للبيئة
- المجلس الأعلى للصحة
- المجلس الأعلى للمرأة
- هيئة الطاقة المستدامة
- مركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
- اتحاد المصارف العربية
- اتحاد الغرف العربية
- جامعة البحرين
- المنتدى العالمي لملائكة الأعمال
- المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لجمعية رواد الشباب.

الأمم المتحدة
البحرين

مكتب المنسق المقيم
بيت الأمم المتحدة 69
طريق 1901، مجمع 319
الحورة، مملكة البحرين

الموقع الإلكتروني: bahrain.un.org
تويتر: @UN_Bahrain
إينستاجرام: @un_bahrain